اقتصاد

وسطي أسعار الدولار مقابل الليرة السورية	حاجات المواطنين	حاجات التجار / مصارف	حاجات التجار / شركات صرافة	حساب الحوالات	تسعير الذهب	«التداول الحرّ»
	٢٩٩ ل.س	٢٩١ ل.س	٢٩٦ ل.س	٢٩٠ ل.س	٢٩٨ ل.س	٣٠٨ ل.س

دبي محطة المجوهرات السورية

الصاغة استوردوا ١٥٠ كيلو غرام ذهب خام وصدروا ١٥٠ كيلو «كسراً» منذ بداية العام

| الوطن

بلغ حجم إجمالي الذهب الذي تم استيراده منذ بداية العام ٢٠١٥ وحتى تاريخه نحو ١٥٠ كغ من الذهب الخام الذي يستخدم في صناعة المجوهرات والحلي والمصاغ، وبالمقابل تم تصدير ١٥٠ كغ من الذهب الكسر، وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة وصناعة المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن هذا الذهب لا يخضع لضرائب ورسوم سواء المستورد أو المصدر لأنه يتم بالتبادل بهدف تشغيل اليد العاملة وليس بقصد التجارة والبيع، مضيفاً أن هناك حالات استيراد بقصد التجارة والبيع من صاغة ولكنها حالات فردية وبكميات قليلة حيث يدفع التاجر مبلغ ١٠٠ دولار كرسم لإدخال كيلو غرام الذهب الواحد.

ولفت جزماتي إلى أن التصدير كان يتم إلى دبي فقط لكونها الجهة الوحيدة التي لا تفرض رسوماً على الذهب السوري، مع وجود طلبات من الأسواق في لبنان لاستيراد الذهب السوري ولكن بسبب ارتفاع نسبة الضريبة لدى الجمارك اللبنانية التي تصل إلى ٥٪ لم يتم تصدير أي قطعة ذهب إلى لبنان.

وأشار جزماتي إلى أنه ومن بداية العام الحالي ٢٠١٥ وحتى تاريخ ٢٠ الشهر الحالي فقد وصل عدد الحرفيين الذين سددوا رسوم الاشتراك بجمعية الصاغة إلى ١١٠ حرفيين، منهم ٦٠ حرفياً منتسبون قدامى كانوا متخلفين عن التسديد وعادوا إلى المهنة بعد مرسوم الإعفاء الذي نص على إعفاء الحرفيين من ٦٠٪ من قيمة الضرائب وغرامات التأخير، وبذلك أصبح عدد المسددين لرسوم الاشتراك بالجمعية أكثر من ٨٠٠ حرفي من أصل أكثر من ٢٦٠٠ حرفي منتسب إلى جمعية الصاغة.

وفيما يتعلق بأسعار الذهب فقد كان أدنى سعر وصل إليه غرام الذهب عيار ٢١ منذ بداية العام الحالي حتى الآن هو ٧ آلاف ل.س، في حين كان أعلى سعر سجله غرام الذهب عيار ٢١ هو ١٠٢٠٠ ل.س، ومرت حالة المبيع بمرحلة من الركود التام وصل فيها المبيع إلى الحدود الدنيا بحيث وصلت حالة البيع إلى الصفر، وذلك خلال فترة المفاوضات التي تمت مع وزارة المالية لإيجاد صيغة لدفع رسم الإنفاق الاستهلاكي على الذهب، ومن ثم عادت الحركة للانتعاش بحيث وصلت أعلى كمية تم بيعها يومياً إلى ٤ كيلو غرامات، وهنا يبينّ رئيس جمعية الصاغة أنه خلال عام ٢٠١٤ وصلت أعلى نسبة مبيع إلى ١٠ كيلو غرامات يومياً والسبب يعود إلى أن الناس كانت تسعى لتحويل أموالها إلى مصاغ ذهبي أو ليرات ذهبية للادخار نتيجة حالة عدم الاستقرار التي مرت فيها البلد بسبب ظروف الأزمة، ولكن منذ بداية العام الحالي تحسنت الأوضاع الأمنية وأصبح هناك حالة من الاستقرار شجعت الناس على بيع ما ادخرته من الذهب لتلبية احتياجاتها المعيشية.

وفيما يتعلق بآخر ما تم إنجازه في صك السبيكة الذهبية السورية بوزن ١ كيلو غرام، أوضح جزماتي أن صكها لن يؤثر بشكل مباشر في استيراد الذهب الخام من الخارج، لأن السبائك التي يتم صكها عددها قليل ولم تصل لمرحلة تغطية حاجة السوق المحلي من الذهب الخام، وكانت جمعية الصاغة قد أصدرت الليرة الذهبية السورية ونصف الليرة والأونصة الذهبية السورية منذ بداية العام الحالي.

أخذ وردّ في أروقة المالية: اعتماد مساحة المحل معياراً أساسياً للتكليف بضريبة الدخل المقطوع وليس الدخل!!

| محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول في وزارة المالية عن وجود أخذ ورد بين الإدارة الضريبية والوزارة حول اعتماد معايير جديدة للتكليف بضريبة مكلفي الدخل.

وبحسب المصدر فإن الجدل قائم على مقترح اعتماد مساحة المحل كأساس في حساب ضريبة الدخل المقطوع واعتمادها معياراً أساسياً ووحيداً في فرض الضريبة على مكلفي الدخل المقطوع. أي إن مساحة المحل هي التي تحدد مبلغ الضريبة وليس الدخل، بمعنى أن محلاً صغيراً لا تتجاوز مساحته ٢٠ متراً ويصل دخله إلى الملايين شهرياً سوف يدفع أقل بكثير مما يدفعه محل كبير بدخل محدود في أطراف المدن.

وبحسب المصدر، يستوجب هذا المقترح تحديد مساحة المحل بشكل دقيق وذلك من خلال استخراج قيد مالي مدون عليه مساحة المحل أو من خلال تقدير مساحة المحل من مراقب الدخل المقطوع المختص ما يؤدي إلى ضرورة تشكيل لجان مختصة لتحديد ضريبة المتر المربع لكل محل واحتساب الضريبة على أساسها.

وقد تم التنويه إلى أن هذا الإجراء يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين، إضافة إلى أنه يحتاج إلى فرز عاملين لإنجاز هذه المهمة ما سوف يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين ويؤدي أيضاً إلى إيقاف دورة التصنيف ريثما يتم تشكل تلك اللجان من أجل تحديد مساحات المحال والأسعار المعتمدة لكل محل وإلى تعطيل دور كل من اللجان البدائية ولجنة الإشراف.

وأضاف المصدر: تمت مناقشة فكرة اعتماد مساحة المحل معياراً أساسياً على أن يثقل بمعايير أخرى مثل شهرة المحل والموقع ورأس المال المستثمر وطبيعة النشاط الممارس، إضافة إلى معايير أخرى حسب المهنة يتم تقديرها من مراقب الدخل أثناء زيارة المكلف.

وبناء على كتاب وجهته اللجنة المكلفة دراسة الموضوع لوزير المالية –حصلت «الوطن» على نسخة منه– فإن هذه الحالة تستوجب تحديد مساحة المحل بشكل دقيق وذلك من خلال استخراج قيد مالي مدون عليه مساحة المحل أو من خلال تقدير مساحة المحل من مراقب الدخل المقطوع المختص، وضرورة تشكيل لجان مختصة لتحديد ضريبة المتر المربع لكل محل.

وبعد أن يتم تحديد المساحة وقيمة ضريبة يتم تثقيل الضريبة وفق المعايير الأخرى مثل موقع المحل وشهرة المحل ورأس المال المستثمر ونوعية البضاعة ومعايير أخرى. على أن يعود تثقيل وتحديد الضريبة إلى مراقب الدخل المختص لتحديد الضريبة المترتبة على كل محل ما يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين وفرز عاملين لهذه الغاية.

كما ناقشت اللجنة مقترح اعتماد مساحة المحل معياراً ضمن المعايير الأخرى متمثلة بالموقع والشهرة ورأس المال المستثمر وبطبيعة نشاط المكلف وغيره من المعايير التي يتم تقديرها من مراقب الدخل كما هو مطلوب وفق أحكام المرسوم رقم ١٠ والتعليمات التنفيذية المعمول بها حالياً.

ويجب توجيه الدوائر المالية عند تحديد الضريبة بضرورة إعطاء مساحة المحل التجاري الأهمية اللازمة بما يتناسب مع موقع المحل والشهرة ورأس المال المستثمر.

وأكد الكتاب ضرورة إعادة النظر باختيار مراقبي الدخل المقطوع وتأهيلهم لدورات تدريبية وإجراء الاختبارات اللازمة بغية الوصول بهم إلى المستوى المطلوب مع التشديد على ضرورة قيام اللجان البداية والاستئنافية والإشراف بدورها بشكل كامل بما فيها زيارة مكان ممارسة عمل المكلف والاطلاع على النشاط الفعلي للمكلف من اللجان البدائية والاستئنافية ليتم تحديد الضريبة الفعلية بشكل أكثر واقعية.

مع تأكيد وجوب أن يتم تصنيف المكلفين مجدداً بعد إصدار تحديد فئات الدخل المقطوع ووضع كل مكلف ضمن فئة، مع الأخذ بالحسبان المعايير المذكورة وخاصة مساحة المحل.

ومن الجدير بالذكر أن النقاشات تجاهلت عند إجرائها عدة نقاط مهمة، منها تقدير تأثير موقع محل العمل إن كان على شارع رئيسي أو في منطقة مهنية أو في مكان معزول، ومدى كفاية رأس المال المستثمر إن كان المكلف يعتمد على القروض أو على الشراء بالدين.

إضافة إلى أهمية تخصيص المكلف ببيع أو إنتاج بضاعة معينة وبيان مواسم الرواج ومواسم الركود، وهل يمارس المكلف المهنة بصورة مستقلة أم بصورة مختلطة مع غيرها من المهن؟

> الإدارة الضريبية تؤكد ضرورة إعادة النظر باختيار مراقبي الدخل المقطوع

بعد انتشار مكاتب «الفوركس» المخالفة للقوانين..

هيئة الأوراق المالية مدع شخصي أمام القضاء ضد المخالفين

| علي محمود سليمان

اتسعت ظاهرة ما يعرف بمكاتب البورصة غير المرخصة والفوركس، وما رافقها من عمليات نصب واحتيال بمبالغ كبيرة وقع ضحيتها الكثير من المواطنين تعاملوا معها، حيث تقوم هذه المكاتب بالادعاء بممارسة نشاط الوساطة بـالأوراق المالية في البورصة أو المتاجرة بالعملات والسلع والمعادن الثمينة وتقوم باستدراج المواطنين والتغرير بهم وتشجيعهم على استثمار أموالهم لديها، ومن ثم النصب عليهم وادعاء خسارتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية محمد عصام هزيمة أن الهيئة هي الجهة التي تقوم بالتنظيم والإشراف على قطاع الأوراق المالية داخل سورية وتقوم بالرقابة على كل عمليات التعامل بالأوراق المالية وفق أحكام قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥، ولذلك فقد رفعت الهيئة طلباً إلى وزارة العدل لتمثيلها في القضايا المنظورة أمام القضاء فيما يتعلق بالدعاوى المخالفة لقانون الهيئة، وقد أصدر وزير العدل الدكتور نجم الأحمد التعميم رقم ٥٨ الذي ينص على ضرورة أن يقوم قضاة الحكم والنيابة بإبلاغ هيئة الأوراق والأسواق المالية ودعوتها أصولاً للتدخل في الدعاوى المقامة على المخالفين لأحكام قانون الهيئة رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥، وعلى إدارة التفتيش القضائي والمحامين العامين في المحافظات مراقبة ومتابعة وتنفيذ مضمون التعميم.

وأوضح هزيمة أن التعميم جاء بناءً على طلب من الهيئة، وحيث إن هناك خلافاً لدى البعض بمرجعية الجهة المشرفة على متابعة عمل مكاتب الفوركس، فهي من جهة تتعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، وهذا يخص صلب عمل المصرف المركزي، ومن جهة أخرى هي تعمل تحت ادعاء الحصول على ترخيص لمكتب وساطة من الهيئة وهنا يقع الشق المتعلق بعمل الهيئة، لأنهم يستخدمون هذه المكاتب للاحتيال، ومن ضمن عمل الهيئة هو الترخيص لشركات الوساطة بالأوراق المالية أي التي تقوم بتداول الأسهم في البورصة.

وكشف هزيمة طريقة الاحتيال كيف تتم من خلال أن يقوم أحدهم بالتقدم بطلب للترخيص لمكتب وساطة لدى الهيئة ويسجل الطلب في ديوان الهيئة، ولكن يتم رفض الطلب كونه غير مستوفي الشروط أو لعدم جدية الطلب أو وجود نية مسبقة لدى هذا الشخص في عدم استكمال الطلب والاكتفاء بالحصول على صورة عن الطلب المقدم للديوان، ليدعي أمام الناس أنه مرخص لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية كمكتب للوساطة وهنا يختلط الأمر على المواطنين بين الأوراق المالية والأوراق النقدية، ويقوم بالاحتيال عليهم بأخذ مدخراتهم من العملات أو المعادن على أساس أن يضارب بها في البورصات.

ويشير عضو مجلس مفوضي الهيئة في حديثه لـ«الوطن» إلى خطورة صدور الحكم باسم الحق العام ولم يكن هناك ادعاء شخصي وتوصيف المخالفة كجنحة، لأنه في حال صدور مرسوم عفو، فسيتم إطلاق سراح المدعى عليه وبالتالي يتمكن من العودة لممارسة النصب والاحتيال، ولذلك هناك تخوف من تفشي هذه الظاهرة في ظل ظروف الأزمة، وانتشار ظاهرة المضاربة على الدولار في السوق السوداء، حيث تستسهل الناس الربح في هذا المجال، وعندما تربح فرق السعر تسعى لتشغيل هذه المبالغ في البورصات، وبما أن البورصة السورية لا تتعامل بالعملات وإنما بالأسهم، وأساساً التداول بالدولار ممنوع، فلذلك يلجأ المواطن إلى مكاتب الوساطة غير المرخصة، والنتيجة تكون تعرضه للنصب بالإضافة إلى أن هذا الدولار بغض النظر سواء كان نظامياً أو من السوق السوداء فقد تم تهريبه خارج البلد، وبالتالي الخسارة مزدوجة، وهي تفشي ظاهرة احتيال وتهريب قطع أجنبي خارج البلد، ولذلك فالهدف الرئيسي للهيئة من هذا التعميم هو منع انتشار الاحتيال بهذه الطريقة.

وأضاف هزيمة إن الهيئة رفعت كتاباً إلى وزارة العدل تطالب فيه بتشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لبحث بعض الإشكاليات التي تخص عمل السلطة القضائية في عمل سوق الأوراق المالية، فطالما القانون حدد آلية تداول الأسهم أو الأوراق المالية، فإن الغاية من اللجنة هو ضبط التداول ليكون محصوراً في البورصة، ولذلك طالبت الهيئة أن تكون ممثلة في قرارات نقل ملكية الأسهم التي تصدر من القضاء، من دون التدخل في الحكم القضائي ولكن بهدف ضبط صحة العملية، بما يساهم في حفظ حقوق المساهمين في البورصة، لافتاً إلى أن اللجنة ما زالت قيد الدراسة بانتظار تشكيلها.

٤٣ مليار ليرة إيرادات متوقعة لـ«الاتصالات» في ٢٠١٥

بكر: خدمة «الفايبر» ستتيح سعات وسرعة اتصال عالية تصل إلى ٢ غيغا بايت

| عبد الهادي شباط

كشف المدير العام للشركة السورية للاتصالات بكر بكر لـ«الوطن» أن إجمالي إيرادات الشركة المتوقعة للعام الجاري تقدر بنحو ٤٣ مليار ليرة، مبيناً أن نسبة تنفيذ خطة التركيبات للهاتف الثابت بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي نحو ٣٨٪ حيث تم تنفيذ ٦٧ ألف مشترك جديد، على حين إن خطة الشركة من المبيعات عن كامل عام ٢٠١٥ تستهدف تنفيذ نحو ١٧٥ ألف اشتراك، وأن نسبة تنفيذ الخطة فيما يتعلق بالحزمة العريضة ADSL بلغت أيضاً خلال النصف الأول من العام الحالي ٥٠٪ حيث تم تنفيذ نحو ٨٨ ألف مشترك جديد على حين إن الخطة تستهدف لكامل العام تنفيذ ١٧٦ ألف مشترك.

كما بيّن بكر أن الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٥ تشتمل على جملة من الأعمال الأساسية أهمها استكمال تنفيذ عقود المقاسم السابقة وتوسيع الشبكات الهاتفية الرئيسية والفرعية وفي مجال شبكات الجيل القادم تشتمل على إنشاء نواة الشبكة IMS وفي مجال الشابكة استكمال تأمين بوابات حزمة عريضة وشراء ٣٥٠ ألف بوابة عريضة إضافية ومتمماتها وتوسيع مزود خدمة الإنترنت تراسل بينما أوضح أنها في مجال الخدمات ذات القيمة المضافة تعمل على استكمال تحديث الشبكات الذكية وفي مجال الشبكات الدولية والعبور تشتمل على الاشتراك بتأسيس كابل بحري ألاسيا بين سورية وقبرص وإنشاء شبكة فقارية جديدة تعمل بتقنية DWDM واستبدال بعض الوصلات المكروية بضوئية وتأمين مسارات بديلة أما في نطاق المعلوماتية فإن الخطة الاستثمارية تعمل على توسيع نظام الفوترة والعناية بالزبائن وتوسيع نظام BSS بإضافة موديولات تتعلق بحسابات التكاليف وتوسيع بعض مراكز خدمات العناية بالزبائن.

وعما كشفه وزير الاتصالات والتقانة الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» بأن الوزارة تحضر لتنفيذ مشروع شبكة فايبر في مدينة دمشق وأن الجهات المستهدفة من المشروع ستكون في البداية معظم الجهات الحكومية، إضافة إلى الجهات القطاع الخاص الراغبة مثل الجامعات والمصارف والصحف والخاصة، وغيرها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص أوضح مصدر مسؤول في الشركة بأن الإطار الفني لهذه التقنية الفايبر أو ما عرف بتقنية الألياف البصرية (فايبر) سيتيح للعمل الحصول على خدمات قطاع الأعمال الحالية والمستقبلية، إضافة إلى أحدث خدمات وتطبيقات النطاق العريض (Broadband) وأن من أهم مزايا الخدمة هو سرعة اتصال عالية جداً تصل إلى ٢ غيغا بايت ونطاق عريض يوفر سعات عالية وسهولة في ترقية السعات حسب الحاجة، وتوفر حلول اتصال عالية الأمان وتوفر عدة خدمات من خلال شبكة النفاذ نفسها، إضافة إلى توفير تقنية جديرة بالثقة فهي أحد حلول الاتصال الأكثر قوة واستقراراً وتأمين أعلى مستويات الجودة لخدمات الاتصالات المقدمة من خلالها وتضمن التوافق مع حلول الاتصالات المستقبلية كما أنها قابلة للترقية وتعمل بشكل دائم مع ضمان الدعم الفني على مدار الساعة.

رد

التأمين والمعاشات توضح

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم الموقرة بالعدد رقم ٢٢١١ تاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠١٥ تحت عنوان «وكلاء يقبضون رواتب متوفين وإشارات استفهام حول رواتب ٧٧٠٠ متقاعد في الرقة».

نحيطكم علماً بأن الموضوع الذي نشرتموه في صحيفتكم الموقرة بالعدد المذكور أعلاه عائد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، والصورة التي وضعتموها عائدة للمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، وللعلم كلتا المؤسستين منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما، يرجى منكم التوضيح وإزالة التباين وإجراء ما هو مناسب.

المدير العام
خالد الحلقي

التجارة الخارجية: إنذارات لمستودعات الأدوية التي لم تنفذ عقودها

| الوطن

طالبت المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بإنذار مستودعات الأدوية المبرم معها عقود بالتراضي ولم تنفذ تلك العقود أو تأخرت في تنفيذها، وذلك لتنفيذ العقود خلال مدة محددة واعتبارها ناكلة عن التنفيذ ويطبق عليها الإجراءات القانونية كافة في حال عدم التنفيذ.

ويأتي ذلك تطبيقاً للمادة ٥٤ من القانون ٢٠٠٤/٥١ بما فيها مصادرة كفالة حسن النية وتطبيق المادة ١٨ منها التي تنص على أنه في حال نكول المتعهد عن تنفيذ العقد يكون للشاري كامل الحق بمطالبته بالتعويض عن كامل الأضرار والخسائر وفروق الأسعار المترتبة، إضافة إلى كامل الحقوق التي يحفظها القانون ٥١ لعام ٢٠٠٤ والمرسوم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤، وترى المديرية القانونية في مؤسسة التجارة الخارجية ضمن هذا الإطار ضرورة تطبيق المادة ١٢ المنصوص عليها في العقود المبرمة مع تلك المستودعات التي تأخرت عن تنفيذ العقود والتي تنص على فرض غرامة تأخير يومية مقدارها واحد بالألف عن كل يوم تأخير للكميات التي تأخر تنفيذها عن المدة المحددة في العقد في حال تأخر المتعهد بتقديم المواد التي نظم العقد من أجلها وفي الشروط والمواصفات الفنية المعدة لها عن المدد والمواعيد المحددة في العقد وتفرض هذه الغرامة على ألا يتجاوز مجموع الغرامات نسبة ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للعقد ولو لم يلحق بالمؤسسة أي ضرر ودون الحاجة لإنذار أو أعذار.

وأشارت مديرية الشؤون القانونية في المؤسسة في كتاب لها إلى أن مستودعاً من أصل خمسة أبرمت معها عقود قام بتنفيذ كامل الكميات الواردة في عقوده ومستودع لم ينفذ أي بند من عقوده، ومستودعاً آخر سلم من عقده ٢٣١ أمبولة من مستحضر دوائي إلى مشفى حلب الجامعي، ومستودعاً قام بتنفيذ حصة وزارة الصحة – إدارة الخدمات الطبية ولم ينفذ أي شيء من حصة وزارة التعليم العالي، ومستودعاً آخر قام بتنفيذ جزء من الكميات الواردة في عقده وبقيت كميات أخرى بلا تنفيذ، موضحة إلى أن المؤسسة قامت بالتعاقد مع تلك المستودعات بموجب مراسلة عقد بالتراضي داخلي برقم ٨٢ /د/ ف بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢ على أن يتم تنفيذ تلك العقود خلال عشرة أيام من استلام أمر المباشرة في مستودعات الجهات الطالبة وفي حال التأخر تفرض الغرامة المالية.

الحكومة تسحب السيارات الموضوعة في خدمة المفتشين

| الوطن

طلبت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء من جميع الجهات العامة وتنفيذاً لكتاب مجلس الوزراء بسحب السيارات المسلّمة أو الموضوعة خدمة للمفتشين والمجموعات التفتيشية والتقيد التام بمضمون هذا الكتاب وسحب السيارات العائدة للجهات الحكومية المختلفة من كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية.